المستقبل الأول : العولمة / الفاشية الأمريكية

قبل عصر القطبية الأمريكية سواء الثنائية مع منتصف القرن العشرين أو المنفردة بنهايته شهد التاريخ قطبيات كثيرة مماثلة وربما أكثر هيمنة باعتبارها قطبيات إمبراطورية وليس فقط قطبيات الدولة القومية . فلقد كانت الإغريقية / المقدونية ، ثم الفارسية ثم الرومانية نماذج إمبراطورية لقطبيه العصر القديم وكذا كانت الإمبراطورية الإسلامية : العباسية بالزمن ، والعثمانية بالشخصية والتقاليد نموذجاً لقطبية العصر الوسيط ، فيما كانت بريطانيا العظمى وفرنسا بعد ذلك وقبل الولايات المتحدة بقليل نموذجين إمبراطوريين لقطبية العصر الحديث . وفى كل هذه الحالات لم يكن ممكناً المقارنة بين الامتداد الإمبراطورى الهائل الذى بلغته كل منها فى جغرافية العالم وبين الولايات المتحدة حيث كانت الإمبراطورية الرومانية مثلاً تحوز نصف جغرافية العالم القديم على الأقل .

على أنه وبرغم ذلك أعتبر النموذج الأمريكى هو الأعظم فى التاريخ الإنسانى ليس فقط للتطور الكيفى الجذرى لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحياً وتنظيمياً لديه على نحو لا يمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب أخر هو الأعمق يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحداثى من حيث شموله لمركب عريض من المقومات : السياسية / الديمقراطية ، والقانونية / الدستورية ، والثقافية / التحررية ، والاقتصادية / الإنفتاحية ، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التى تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفاً أو حتى معادياً إيماناً بصدق دعوته إلى الحرية والوفرة والمساواة على النحو الذى رمز إليه تمثال الحرية على الساحل الشرقى الأمريكى فى اتجاه العالم القديم ، وصاغته مقولات ودعاوى «الحلم الأمريكى» التى جعلت من الولايات المتحدة وطناً بالفكرة بأكثر مما هى بالجغرافيا ، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنون ما بين الساحل الشرقى والغربى ، وما بين الحدود الكندية والمكسيكية ، ولكنهم أيضاً بل وبالأساس الحالمون بالعدل الهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوربية ، المندفعون إلى اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة على الأرض البكر التى لم تشهد – على الأقل فى إعتقاد الأمريكيين الأوائل – تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التى شهدتها أوربا قبل ذلك .

ولقد ارتبط الحلم الأمريكى أو تم تجسيده فى نمط الحياة الأمريكى الذى جذب أفئدة الكثيرين فى العالم ، فهو نمط يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ما تستوعب السلوك الحياتى اليومى للإنسان العادى وخاصة من الأجيال الشابة ذات المزاج العصرى عبر تقديم الأدوات والوسائل التى تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة

وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعاً أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة التحرر ، وذلك بدءاً من النمط الغذائى القائم على الوجبات السريعة سابقة التجهيز ، والمشروب المعبأ الذى يسهل الحصول عليه والإنتقال به إلى أى مكان وتناوله فى أى طقس بدلاً من الشاى الفرنسى بطقسه المعروف ، أو شاى الساعة الخامسة الإنجليزى ، مروراً بالزى العصرى القادر على تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية فى الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلاً فى الجينز بشكل أساسى ، مع موسيقى خاصة صاخبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ماهى جزء طبيعى من طقسه كالروك أندرول الذى يبقى – على تنويعاته – نتاجاً خاصاً بالقريحة الفنية الأمريكية ، أو الجاز لدى الأمريكيين السود ليكمل مع سينما هوليود المعبأه بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلى مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكاوبوى ، ومع التحرر الجنسى الواضح الذى يعد تعبيراً عن قمة الحرية الإنسانية ، أبرز ملامح الدور الليبرالى العالمى لأمريكا .

هذا الدور قد يروق للبعض ، وقد يرفض الأخرون بعض تجلياته الشكلية أو العملية ، ولكن الجميع يتفقون – تقريباً – على أنه منح النموذج الأمريكى جاذبية وقبولاً . ونحن هنا لسنا بصدد إدانة أو حتى تحليل قوة النموذج الأمريكى الذى صار كلاسيكياً بكل مقوماته الفكرية والسياسية والعملية السلوكية ، وإنما محاولة رصد مستويات وآليات التغيرات الجارية فى هذا الدور منذ نهاية الحرب الباردة، وبالذات مع أحداث سبتمبر ابتعاداً به عن قوة النموذج الحداثى الملهم الذى جسده واقتراباً من نموذج القوة الفاشى المستوحى من التاريخ التقليدى للهيمنة الإمبراطورية، وهو النموذج الذى تنزع الولايات المتحدة الآن ، إلى فرضه كخيار محتمل لإدارة والتحكم فى النظام العالمى فى المستقبل . وفى هذا السياق يمكن الإدعاء بأن خيار العولمة / الفاشية الأمريكية كاستمرار للوضع القائم رمزياً ، مع نزوع للهيمنة جوهرياً هو أقرب المستقبلات إلى الذهن وربما الواقع . ويقوم على افتراض سيادة مدرسة القوة / الواقعية فى العلاقات الدولية ، وهو ما يعنى سيادة منهج «إدارة الاستقطاب» عبر إعمال للعقل النفعى فى مواجهة أزمات العالم الثلاث وهو المنهج الذى يتأسس هنا على افتراضيين أساسيين :

الافتراض الأول : أن قوى السوق سوف توفر لنا بطريقة شبه أوتوماتيكية التوازنات التى لا نستطيع تحقيقها ، متجاهلاً حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة على شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات ، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجياً فى بقية العالم هى أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من

دائرة الوسائل كى تصبح هى الغايات ، وفرضت نفسها على المجتمعات البشرية وتسببت فى تراكم أزماتها التى لا مخرج معروفاً منها .

فعلى سبيل المثال – حسب بييركالام وأندريه تالمان[٢٧] : هناك الفوارق الاجتماعية والقطيعة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء فى داخل أفكارنا «الباحثان فرنسيان / أوربيان» والفجوة المتزايدة بين الأقاليم الغنية والفقيرة ، والأزمات البيئية واختناق المدن والحروب البلهاء فى يوجوسلافيا السابقة ، والاتحاد السوفيتى السابق ، والحروب الاقتصادية وربما العسكرية بين الدول المتقدمة قديماً وبين النمور الصاعدة فى جنوب شرق آسيا والصين والهند للتحكم فى مصادر الطاقة واحتمالات الصراع العنيف للتحكم فى موارد المياه الشحيحة فى الشرق الأوسط أو فى حوض نهر الجانج بالهند، ونمو عصابات ألمافيا فى أكثر من بلد أو الروابط بين تجارة المخدرات والعنف .

ومن هنا فإننا لا نستطيع بحال أن نواجه أزمتى البشر والمجتمعات حسب منهج إدارة الاستقطاب . ذلك أن العقل النفعى الذى يؤسس له يفترض إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعانى الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبى حاجة التوسع الاقتصادى للمراكز .

وفى هذا السياق يمكن تفسير الجدل حول مبدأ حرية التجارة من واقع الخبرة التاريخية ، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كإنعكاس للميزة الهيكلية لدى دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمى إذ يرى تيلور وفلنت[٢٨] : ارتباط تلك الأفكار فى بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة أدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبرى بتأمين حرية الملاحة فى البحار والتى عبر عنها الكاتب الهولندى «جروتيوس» سنة ١٦٠٩م فى كتاب له بهذا العنوان والتى أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولى فيما بعد .

ولما كانت القوى المهيمنة فى المركز تمتلك كفاءة انتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة «الاقتصاد الحر» وهى واثقة من أن السوق سوف ترحب بسلعها جيدة الصنع . وفى وضع كهذا يصبح فى مصلحة الدول الصاعدة على سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة «كأمر طبيعى» وأن ترفض التأثير السياسى بوصفه «تدخلاً» وعلى ذلك فمنذ وقت جروتيوس الهولندى مروراً بأدم سميث الانجليزى ووصولاً إلى علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحرية الاقتصادية تطرح على أنها النظرية الفعالة على الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفى وراءها مصالح الدول القوية على حساب الدول الأخرى .

ونفهم من ذلك – تيلور وفلنت – أن الاقتصاد الحر التقليدى ينطوى على إنحياز للدول القوية وعلى استبعاد لمصالح الدول الصغرى من الأجندة السياسية سواء كان ذلك فى مرحلة الإمبريالية غير الرسمية ، أو بسياسات الحمائية والمركنتيلية الإمبريالية الرسمية فى الماضى . ذلك أن هذه السياسة الاقتصادية التقليدية تنطوى على تناقضين : فهى من ناحية لا تصلح للتطبيق على أرض الواقع العملى «ففى الحالات الثلاث للإمبريالية غير الرسمية» الهيمنة الهولندية والبريطانية والأمريكية ، لم يكن لدول الأطراف أى نصيب من الكسب من سياسة الانفتاح الاقتصادى وظلت أوربا الشرقية متعثرة فى المؤخرة مقارنة بدول أوربا الغربية اقتصادياً ، وينطبق الوضع نفسه على دول أمريكا اللاتينية من أطراف وأشباه أطراف . أما بلدان آسيا وأفريقيا وهى من بلدان «الأطراف الجنوبية» فهى مرتع للفقر والمجاعة وعليه لابد من القول بأن البلدان التى لحقت بالركب هى تلك التى استخدمت سياسات مختلفة لتحرز طفرة اقتصادية . أما التناقض الثانى فيتمثل فى أن أغلب الساسة فى معظم بلدان العالم فى أغلب الأوقات قد لمسوا أن هذا النظام غير عملى وفى تقدير هؤلاء «وإن لم يقيموا هذا على أساس نظرى» أن مصالح الجماعات التى يمثلونها تتحقق بصورة أفضل من خلال بعض المساندة السياسية والتدخل فى أمور التجارة وليس بالتعديل الكامل «لليد الخفية» للسوق الحرة .

وقد نتساءل هنا : أى الفريقين على صواب المنظرون الاقتصاديون أما الساسة العمليون ؟ والأجابة هنا تبدو احتمالية ، ذلك أن الأمر يعتمد فى النهاية على موقع الدولة المعنية ضمن خريطة النظام الاقتصادى العالمى . ويفسر عالم الاقتصاد الألمانى الذى عاش فى القرن التاسع عشر فريدريش ليست هذه النقطة بوجود ثلاث مراحل للنمو الاقتصادى تتطلب كل مرحلة منها سياسة مختلفة[٢٩] :

فبالنسبة للدول المتخلفة فإن التجارة الحرة قد تكون اختياراً معقولاً من أجل تنمية الزراعة . وبالنسبة للدول الصناعية الناشئة تصبح الحمائية سياسة ضرورية لترقية الصناعة . وأخيراً عندما تنجح الدول بفضل السياسة فى قطع شوط كبير نحو تحقيق «الثروة والقوة» تصبح سياسة التجارة الحرة ضرورية للحفاظ على تفوقها .

والواقع – يقول تيلور وفلنت : أنه يمكن تصنيف الحمائية أو بصفة أعم «المركنتيلية» على أنها استيراتيجية أشباه الأطراف فأكبر دعاة التجارة الحرة فى العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقاً من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلى مواقع الهيمنة : بريطانيا فى مواجهة هولندا ، والولايات المتحدة فى مواجهة بريطانيا ، فلقد كانت المركنتيلية فى صورتها الكلاسيكية الأولى من بنات أفكار اقتصادى إنجليزى هو «توماس مون» الذى دعا فى عام ١٧٢٣م إلى اتخاذ

إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة على الساحة العالمية . وعلى المنوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة «الكسندر هاملتون» سنة ١٧٩١م فيما عرف بـ «تقرير الصناعات» لإقامة استيراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتى وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعريفة الجمركية إلى الحكم فى عهد إبراهام لنكولن سنة ١٨٦١م . وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتى بسياسة «الإكتفاء الذاتى» تحت شعار «الاشتراكية فى بلد واحد» مع فرض قيود على التجارة فى مواجهة استيراتيجيات دول المركز . ثم هناك استيراتيجية الحماية المقنعة التى تتبعها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتى تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة[٣٠] .

أما الافتراض الثانى : فهو افتراض العمل فى دائرة مفتوحة دائماً بين الإنسان والبيئة . فإزاء الطاقات الهائلة التى أصبح البشر يتملكونها على الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأه أمام مسئولية تحديد مصيرهم . وضد ما اعتقده العالم الغربى لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل فى دائرة أو دوره مفتوحة تستمد من خارجها مواردها ، ومصادر طاقتها ، وتستثمرها لرفع مستوى معيشتها ، ثم تلقى بالنفايات مرة أخرى إلى الخارج ، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخرى ، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل فى عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلابد أن تعمل فى دائرة مغلقة .

كما أن تزايد حدة الفقر فى الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد فى الحقيقة بإفناء العنصر البشرى / المجتمعى الذى لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمى الحداثى ويقلص من درجة استقراره . وقد باتت هذه المصاعب أكثر حده وعمقاً مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل على نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمى الحداثى فى طبعاته السابقة والتى اتسمت دوماً بالتمييزية ، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمى القائم .

هذا العقل «النفعى» إذ يسمح بالوصول إلى نقطة «الاستقطاب» هذه فإنه يطرح تأثيراته على مستويين أساسيين ؛

أولهما المستوى الطبقى أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصرى جان مارى لوبان فى فرنسا وحصوله على ٢٠ ٪ تقريباً من أصوات الناخبين فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة «٢٠٠٢م». صحيح أن نجاحه لم يكن متصوراً بأى احتمال هذه المرة ، ولكن الصحيح أيضاً أن نجمه السياسى فى صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضى وأن ما حازه من قوة تصويتية كان

كبيراً جداً بالقياس إلى موقعه فى أقصى اليمين العنصرى بل وكان كافياً لأن يحل ثانياً فى السباق الرئاسى قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسى العريق بكل تاريخه السياسى الحافل وميراثه شديد الثراء فى فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيراً للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد فى السياق الأوربى فالنازيون الجدد فى ألمانيا صاروا قوة معترفاً بها ، والفاشيون فى إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكونى فيما يشبه تحالف سياسى يقوم على نوع من توافق المصالح ، وبيرلسكونى هو المسئول الغربى الأبرز – على هذا المستوى الرئاسى – الذى هاجم الإسلام بعنف ووضوح فى ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر .

وثانيهما المستوى العالمى حيث علاقة المجتمعات ببعضها البعض حيث يقودنا هذا المنهج إلى استخدام القوة فى التعامل الدولى بشكل متزايد سواء من داخل البنية التنظيمية القائمة «القانونية والسياسية» حتى لو أدى ذلك إلى تهميشها أو تجميدها أو ربما اسقاطها نهائياً والبحث عن هياكل جديدة بديله تقوم على إدارة الاستقطاب العالمى وليس على ترشيدة حسبما تدعو المدرسة المثالية ، وذلك اغتناماً من مراكز الفعل والقيادة فى النظام العالمى القائم ، والثورة العلمية التكنولوجية لواقع تفوقها واكتنازاً لمزيد من الثروة والقوة وترسيخاً لهذا التفوق عن طريق تقنينه فى البنية «القانونية والسياسية» للنظام العالمى القائم ، ولو على حساب استقرار هذا النظام نفسه فى المستقبل وهنا بالضبط ينفتح الباب على نمط من «الفاشية الأمريكية» يمكن ملاحظته منذ مجئ اليمين الجمهورى المحافظ إلى الحكم قبل عامين «٢٠٠٠م» ، وبالذات منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وهو نمط ملتبس فى إدارة النظام العالمى إذ أنه يعتمد على البنية القائمة رمزياً ، ولكنه يتجاوزها موضوعياً وعملياً ليكشف عن نزعة هيمنة إمبراطورية تتجلى على أكثر من صعيد أهمها أربع أساسية داخلية وخارجية :

– أولها يأتى على الصعيد الداخلى ويتعلق بقانون مكافحة الإرهاب الذى صدر بموافقة الكونجرس أعقاب الحدث الكارثى مباشرة ويمثل تأثيراً سلبياً مشهوداً على روح الحرية التى كانت قد تأصلت فى المجتمع والثقافة قبل النظام السياسى الأمريكى بل وأعتبرت أبرز دعائم الحلم الأمريكى الذى كان قد أعتبر بدوره أكثر ليبرالية وزهواً وتألقاً من كل نظريات العقد الاجتماعى التى صنعت الديمقراطية الأوربية ، إذ ثمة خشية من أن تؤدى الإجراءات الاستثنائية التى يتضمنها إلى تقويض منظومة حقوق الإنسان فى الفلسفة الليبرالية التى شهدت أكثر تجسداتها شفافية فى التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية ، وهو ما سوف يقود غالباً إلى بروز التعصب كملمح فى المجتمع الأمريكى عندما تتجه هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكيين

من العرب والمسلمين ، أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول غير أوربية أو ربما أنجلو ساكسونية فيتقوض بذلك ركن ركين فى التجربة الأمريكية القائمة على بوتقة صهر شديدة لكل الأجناس والأديان .

والمشكلة الحقيقية تبرز هنا بإدراك إمكانات الحث العالية لدى الولايات المتحدة فى أغلب دول العالم ، فالمتصور أن تؤدى هذه النزعة إلى إندفاع أكبر نحو التضييق على الحريات لدى الكثير منها وخاصة تلك التى تفتقد إلى تقاليد ليبرالية رصينة وإن مارست التعددية كنوع من التكيف مع موجتها العاتية فى التسعينات إذ أن الولايات المتحدة وهى تمارس هذه النزعة الإنغلاقية سوف تكون مضطرة إلى التسامح مع أشكالها ومظاهرها فى شتى بقاع العالم ولن يكون بمقدورها الدفاع الصلد عن الحرية وحريتها تصير إلى كونها من زجاج .

– وثانيها هو ما تسرب عن نزوع البنتاجون إلى انتاج قنابل نووية صغيرة تصلح للاستخدام الميدانى على نحو يجعلها قابلة للاستخدام الفعلى فى الحروب وليس فى الردع فقط منعاً لهذه الحروب وهو الهدف الذى طالما ساد فى الاستيراتيجيات النووية، وذلك فى مواجهة سبعة دول اعتبرت هى مصادر التهديد المنظم للأمن الأمريكى تضم إلى جانب محور الشر الثلاثى العراق وإيران وكوريا دولاً مثل الصين وروسيا وسوريا وليبيا فى جموح عسكرى غير مسبوق لديها .

أما الثالث فهو ما تسرب عن صحيفة النيويورك تايمز ويمثل نزوعاً إلى تدجين الرأى العام العالمى حول تكوين مكتب فى وزارة الدفاع الأمريكية تكون مهمته «التأثير الاستيراتيجى» ويسعى إلى زراعة أخبار ومواد حتى وإن كانت مزورة فى وسائل الإعلام الأجنبية كجزء من جهود جديدة للتأثير فى عواطف الناس والرأى العام وصناع القرار معاً لدى كل الدول صديقه وغير صديقه ، وكان مقترحاً أن يحوز على تمويل كبير يمكنه من أداء دوره بكفاءة عالية عبر تجنيده للعناصر الخبيرة والكفاءات الكبيرة وبدرجة تفوق كثيراً أمثاله من الوكالات المدنية .

وأخيراً يتمثل الرابع فى البيان الذى أصدره ما يسمى «معهد القيم الأمريكية» ممهوراً بتوقيع ستين مثقفاً أمريكياً على رأسهم صامويل هانتنجتون ، وفرانسيس فوكوياما والذى تم نشره فى عدد من أشهر الصحف الأوربية ، وفى صحيفة السفير اللبنانية باللغة العربية ، ويمثل عند الجوهر نزوعاً إلى تدجين دور المثقف ، حيث حاول كاتب البيان الأصلى «ديفيد بلانكنهورن» مدير معهد القيم نفسه وبتأييد موقعية تبرير السلوك العسكرى الأمريكى العنيف فى أفغانستان والجامح إلى المواجهة مع العراق ثم ما يعتبره أهداف قادمة فى المواجهة مع الإرهاب حيث أنها جميعاً محطات فى الحرب معه بإعتباره الشر «المطلق» .

ولاشك أننا وعلى هذه الأصعدة الأربع نجد أنفسنا أمام نزعة أمريكية فاشية إلى عسكرة سياستها الخارجية وتزييف الرأى العام العالمى تحت سمع وبصر مثقفيها وتبريرهم . صحيح أن كولين باول قد قلل من حدة خبر انتاج الأسلحة النووية الصغيرة دون أن ينفيه تماماً باعتباره يمثل استيراتيجية لا تزال مستقبلية ، وأن البنتاجون أعلن تراجعه عن فكرة مكتب التأثير الاستيراتيجى على الأقل ظاهراً ولدوافع أعلنها وتبدو عملية أكثر مما هى مبدئية ، وصحيح أيضاً أن ستين مثقفاً أمريكياً لا يمثلون كل مثقفى الولايات المتحدة ومن الضرورى أن هناك أخرين يرفضون هذا المنطق التبريرى الخادع ضد الحقيقة والتى طالما تبحث عن المثقف «الضمير» ، قد يكون ذلك كله صحيحاً على الأصعدة الثلاث ولكن ألا يكفى التفكير ثم الشروع الأمريكى فيها للكشف عن نزعة أمريكية لإكتساب صورة الإمبراطورية الكريهة وأخلاق الكاوبوى الفاسد ؟ وهو الأمر الذى سوف يحرمها من قوة النموذج وإلهاماته ويثير لديها تناقضات نموذج القوة بكل تعثراته ويورطها ويورط العالم معها فى صراعات قد لا تنتهى إلا بإهدار القوة والنموذج معاً ، ذلك النموذج الذى كان قد أقنع العالم بخوض غمار إيديولوجيا العولمة كما صاغتها العقلية الأمريكية على شتى المستويات معجباً بها تارة ، متردداً تارة أخرى ، ومسايراً تارة ثالثة، إذ كان فى كل الأحوال واثقاً فى أنه يتحرك إلى الأمام خلف النموذج الذى يعتلى قمة التاريخ الإنسانى ويسعى إلى تجسيد أرقى قيمه ، ولكنه اليوم صار مدعواً إلى الشك فى قوة النموذج الأمريكى النازع إلى العسكرة ، وفى إخلاصه لقضية التقدم نفسها .

وفى هذا السياق يمكن رصد آليات ثلاث للهيمنة الأمريكية تكشف عنها نزعتها الفاشية تلك فى التعامل مع النظام العالمى القائم منذ التسعينات ، وإن تعمقت كثيراً بعد أحداث ١١ سبتمبر .

الآلية الأولى : هى التدخلية وتعمل على المستوى الاستيراتيجى[٣١] : فحسب التفرقة المعهودة فى مستويات تحليل النظام الدولى بين هيكل القوة المادية ، وتفاعلات النظام ، وقائمة أولويات النظام السائدة فى لحظة زمنية بعينها ، يمكن القول بأن التغيير الذى جرى بتأثير ١١ سبتمبر قد أصاب فى العمق كل من نظام التفاعلات الدولى ، وقائمة الأولويات التى شهدت بدورها صعوداً لمفهوم «الحرب ضد الإرهاب الدولى» فى حين بقى مستوى هيكل القوة المادية على حالة حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى فإن عدداً من العناصر التى ظلت على حالها المادى نالت بدورها بعضاً من التغيير ، فالأمم المتحدة موجودة كبناء وكنمط تفاعلات ، وكرمز من رموز النظام الدولى منذ بداية الحرب العالمية الثانية

ولكن دورها فى قضايا السلم والأمن الدوليين ، وأخرها الحرب ضد الإرهاب ثم الحرب الوشيكة على العراق ، يمكن أن يكون محل نظر بعد ١١ سبتمبر حيث باتت تلعب دوراً محدوداً من ناحية ، ومنحازاً من ناحية أخرى .

ذلك أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر باتت تتسم بنزعة يمكن تسميتها «التدخلية الجديدة» هى أشبه بالنزعة الإمبراطورية القديمة ولعل الفارق الوحيد بين الفعل الإمبراطورى القديم ، والمسعى الإمبراطورى فى طوره المعاصر يكمن فى تغييب مبدأ الاحتلال المباشر لأرض الغير ، لكن الأمر على الصعيد العملى / الواقعى لا يخلو من تداخل نسبى فالوجود العسكرى الأمريكى فى مناطق عديدة من العالم حقيقة لا تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما تشهد على ذلك حالات المانيا واليابان وكوريا الجنوبية ، ومن قبل عقد مضى الفلبين وتايلاند ، وفى العقد الأخير الكويت وقطر والبحرين والسعودية وهو وجود مادى عسكرى مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمى الأمنى فى المناطق المحيطة بهذه المواقع .

وهنا تكمن نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكرى الأمريكى الجديد بعد ١١ سبتمبر والذى شهدته حالات باكستان وأفغانستان ، وأوزبكستان وقيرغيزستان وفيما بعد جورجيا والفلبين واليمن ناهيك عن الانتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عدة من العالم كجزء مما يوصف بالحرب ضد الإرهاب . فمثل هذا التدخل العسكرى يعكس روح السياسة الأمريكية الجديدة القائمة على «التدخلية الجديدة» والتى هى وبوصفها أكثر هجومية تختلف عن النزعة التدخلية التى عرفها النظام الدولى فى التسعينات وأخذت شكل الدعوة إلى التدخل الإنسانى ووجدت تطبيقاتها المباشرة فى التدخل الأوروأمريكى فى البوسنة وكوسوفا وكرواتيا ، والفرنسى فى رواندا وبوروندى ، والأفريقى فى سيراليون وقبل ذلك التدخل الأمريكى فى الصومال مطلع التسعينات .

وبرغم التبريرات الميتافيزيقية لهذه «النزعة التدخلية الجديدة» باعتبارها الحرب «العادلة» ضد الإرهاب مع تفسير خاص جداً لما هيته بين معسكر «الخير» ومعسكر «الشر» على نحو قد يشى بنزعة مثالية جديدة فى السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن الأمر فى الحقيقة يبدو عكس ذلك تماماً ، فالإشكالية النظرية المهمة التى تثيرها هذه النزعة كونها متناقضة مع التصور الأمريكى المألوف للعالم والذى قام على نزعة براجماتية راسخة طالما فسرت العالم ومارسته بآليات مباشرة وأخضعته لمقتضيات عملية ومصلحية صرفه منذ دخولها الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور «الغربى» بجانب الاتحاد السوفيتى ، ثم خوضها للحرب الباردة ضد الأخير نفسه وبجانب المانيا التى أقامت من أجلها وباقى دول أوربا الغربية المتصدعة بالحرب «مشروع مارشال» لإعادة

بنائها حينما رأت أن الظرف العملى / التاريخى الذى قادها للتحالف مع الشيوعية ضد النازية – الآخطر أنذاك – قد أنقضى وأن المصلحة الاستيراتيجية تقتضى عكس اتجاه التحالفات لتكون ضد الشيوعية والكتلة السياسية التى تجسدها . فهل تخلت الولايات المتحدة عن فلسفتها البراجماتية عند التكوين لصالح نزعة مثالية ميتافيزيقية بتأثير ١١ سبتمبر أم أن الأمر يحتمل تفسيراً مختلفاً ؟

ثمة ملاحظة مفيدة فى هذا السياق وهى أنه وفى الوقت الذى تصوغ فيه الولايات المتحدة خطّاباً إطلاقياً تبسيطياً ثنائياً حول الخير والشر ومن معنا ومن ضدنا نجد أنها تعود لممارسة براجماتية ملحوظة إزاء المنظومات الإستيراتيجية المختلفة على الخريطة الدولية . فمثلاً هى سعت إلى تجميد النزاع الهندى – الباكستانى فى شبه القارة الهندية ضد مخاطر الإنفلات النووى ، ولرغبتها فى مكافأة الطرفين على موقفيهما من حربها ضد أفغانستان وخاصة الموقف الباكستانى من طالبان والقاعدة وهو سلوك واقعى وعملى صرف .

وفى كوريا الشمالية يبدو الهدف الأقرب إلى المنطق الإستيراتيجى من اعتبارها رأس مثلث الشر كونها قريبة من الصين الأخذة فى النمو والصاعدة باتجاه موقع القطب الثانى الإقتصادى وربما الإستيراتيجى بعد ردح من الزمن ، يساعدها على ذلك تجانسها البشرى الكبير وتوازن عناصر بنائها مما يطرحها كتحدى للهيمنة الأمريكية ولو بعد حين . ولاشك أن إعلان الخطر الكورى يبرر لها ما تقوم الآن ببنائه من قواعد عسكرية فى جمهوريات آسيا الوسطى الخمس لتملأ بها الفراغ الشاغر بين روسيا والصين وهما البلدان اللذان وقعا معاهدة للصداقة والتحالف فى مواجهة الهيمنة الأمريكية كخطوة باتجاه عالم متعدد الأقطاب ، مما يعنى أن إظهار الخطر الكورى اليوم بشكل ميتافيزيقى قد يكون مقصود منه ردع الخطر الصينى – الروسى غداً على نحو عملى .

أما إيران ثانى قاعدة لمحور الشر فقد كانت قد اعتبرت أمريكا بمثابة الشيطان الأكبر عند قيام ثورتها الإسلامية قبل ربع القرن ، واليوم فإن الولايات المتحدة تريد بإلهام ١١ سبتمبر أن ترد لها الجميل ، حيث تبقى إيران برغم تحول مهم فى نزوعات بل وفى تكوين نخبتها الحاكمة ومزاجها السياسى إحدى أهم خبرات الفشل الأمريكى فى القرن العشرين بعد فيتنام ، حيث شعرت إزائها ربما بالإهانة إبان حادثة السفارة ، ولم تستطع الانتقام منها بعدها ، فضلاً عن كون إيران متهمة بالسعى لامتلاك سلاح نووى مما يجعلها هدف عملياً للسياستين الأمريكية والإسرائيلية تتزايد أهميته إذ وضع فى الاعتبار مساندتها لحزب الله فى لبنان ولسوريا ودعمها المعنوى للمقاومة الفلسطينية .

وأما إزاء العراق فتبدو الولايات المتحدة أكثر جموحاً وغطرسة ، بقدر ما تتعدد الأهداف وتتداخل بين رغبة في تدمير ما أعيد بناؤه من بنية تحتية في السنوات العشر الماضية ، وفي الإجهاز على كل مقومات القوة العراقية لصالح إسرائيل ، وبين تحفز إلى السيطرة على نفط العراق والتحكم فى نفط منطقة الخليج كلها والإبقاء على قواعدها العسكرية المتقدمة فى المنطقة وعلى حساب أهلها ، وبين نزوع إلى «التجريب الإستراتيجي» الهادف إلى إعادة صياغة الخريطة العالمية ولو على حساب حلفائها أنفسهم ، وهنا يكمن خطر الفاشية . ذلك أننا إذا ما حاولنا فحص خطاب التبرير الذى يمكن للعقل السياسى الأمريكى أن يسوقه إلى العالم تمهيداً للهجوم العسكرى المزمع على العراق لوجدناه خليطاً من :

- ذكريات تجتر نفسها عن الغزو العراقى للكويت للإيحاء بأنه قد يكرر ذلك تهديداً لأمن جيرانه فى الإقليم .
- هواجس عامضة عن قدراته التسليحية فوق التقليدية ، وأحياناً النووية ، للإيحاء بقدرته على تهديد الأمن العالمى .
- إشاعات متهافتة تروج لتورط صدام حسين فى أحداث سبتمبر للإيحاء الساذج بقدرته على تهديد الأمن القومى الأمريكى ، أو تروج – مؤخراً – لتورطه فى محاولة لإغتيال الرئيس جورج بوش الأب على النحو الذى يبرر رغبة الثأر لدى الرئيس الإبن .

ومن ثم فإن هذا الخطاب يقوم على مقومات ثلاث من : ذكريات صارت بعيدة، هواجس تبقى غامضة ، وإشاعات تبدو متهافتة . ومن منظور العقلانية السياسية لا تصلح أى من هذه المقومات لصياغة شرعية حقيقية للهجوم وإن كانت جميعها تكفى لتبرير هدف اليمين الجمهورى المحافظ – مرحلياً – فى إطار تصوره الواسع والجديد للدور الأمريكى العالمى والذى كشف عنه فى وثيقة «إستيراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة» المعلنة فى سبتمبر الماضى والتى تؤكد فى أحد بنودها الأساسية على أن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة الأعظم فى العالم هى قائدة النظام العالمى وأنها سوف تتحدى طموح أى قوة أخرى للقيادة ولو كانت بازغة . وهو بند يكشف عن غطرسة ، يتلوه أخر يفضح هذه الغطرسة إذ يؤكد على أنها سوف تستخدم قوتها العسكرية والإقتصادية لتشجيع ما أسمته «المجتمعات الحرة والمفتوحة» وفى قلبها المجتمعات العربية الإسلامية ، ويتلوهما بند ثالث يبدو فى هذا السياق منطقياً ، بقدر ما هو مدمر إذ يتبنى فكرة «الحرب الوقائية» لإنجاز الأهداف السابقة وهى فكرة جهنمية لصناعة الفوضى العالمية وليست مبتكرة تماماً بل لها

سوابق عدة فما قامت به إسرائيل عام ١٩٨١م ضد المفاعل النووى العراقى مثلاً يمكن نسبته إليها ، وكذلك عدوانها على مصر وسوريا عام ١٩٦٧م الذى كان ولا يزال من وجهة النظر الإسرائيلية ، هجوماً وقائياً ضد هجوم مصرى محتمل !

وثمة مقاربات أخرى للفكرة ولا شك ، إلا أنها تبقى عبثية وغائية ترتبط بالقوى «القلقة» فى النظام الدولى كإسرائيل مثلاً ولم تكن أبداً ضمن مفاهيم دولة تتحمل مسئوليات كونية ومهام قيادة عالمية سياسية وأخلاقية كالولايات المتحدة ، إذ هنا ينتفى كل معنى للقانون الدولى وتنسخ كل قيمة للتنظيم الدولى المعاصر الذى كانت هى نفسها قد أسهمت فى تطويره بالنصيب الأوفى وخاصة فى القرن العشرين الذى شهد بزوغ دورها العالمى «الليبرالى» بإلهام مبادئ الرئيس ويلسون عن حق تقرير المصير والتى أطلقت فى الحقيقة موجة التحرر الوطنى بعد ذلك بنحو عقدين .

فى هذا السياق يبدو الهجوم على العراق كتنفيذ لأجندة اليمين الأمريكى السابقة على ١١ سبتمبر والذى أضفى عليها فقط قدراً من الذرائعية إذ لا يمكن فهمه أبداً فى إطار أجندة مواجهة الإرهاب بل هو بالأحرى خروج على هذه الأجندة وإنحراف بها إلى ما يمكن تسميته «التجريب الإستراتيجى» الهادف إلى نوع من الهندسة الإستيراتيجية بالتركيب والتفكيك معاً لمناطق فى العالم تبدو مهمة من ناحية ، ورخوة من ناحية أخرى وهو ما يكاد ينطبق وبشكل مثالى على العراق والمنطقة العربية التى كانت قد شهدت نوعاً أدنى من هذا التجريب على مستوى الإرتباط عند الغزو العراقى للكويت فى إطار عملية الحشد الدولى وفى ظل وعود بوش الأب بحل الصراع العربى – الإسرائيلى الذى صار تناقضاً فرعيا – آنذاك – قياساً إلى العدوانية العراقية التى جسدت – لحظتها – التناقض الرئيسى مع قيم العالم الحر أو الحداثة السياسية حتى كاد العقل السياسى الأمريكى يقول مبرراً لهذا التجريب : أن الطريق إلى السلام بين العرب وإسرائيل يمر بالعراق طلباً للتأييد العربى لهذا الحشد ، مثلما كان صدام حسين يدعى آنذاك بأن الطريق إلى إسرائيل إنما يمر بالكويت طلباً للتأييد نفسه لغزو الأخيرة ، وحيث عملت الولايات المتحدة على توظيف هذا الإرتباط الإستيراتيجى بين الوضعية العراقية والقضية الفلسطينية لأكثر من العقد فى رهن القضيتين كلتيهما بالأخرى . وهى الآن على مشارف توظيف جديد أخطر لإحداهما «الوضعية العراقية» فى تصفية الأخرى «القضية الفلسطينية» عبر مستوى أعلى من التجريب الإستراتيجى هذه المرة يتجاوز آلية «الإرتباط» و «الرهن» إلي «الفوضى» و «التصفية» . وذلك بتوظيف عقدة الذنب والمسئولية عن راديكالية بن لادن الإسلامية .

فبدلاً من التعامل معها فى سياقها السياسى باعتبارها تجلياً سلبياً لفشل آلية الإرتباط هذه فى حل أى من القضيتين ولشعور الأمة بالإنكسار فى فلسطين والعراق ، أو حتى فى سياقها الثقافى باعتبارها إرهاب استثنائى لتيار مأزوم يعكس الأزمة الحضارية والإستراتيجية للأمة تجرى عملية إختطاف كاملة لهذه الأمة بجريره هذا التيار – بافتراض مسئوليته – بدءاً من العراق حيث تدمير القوة العراقية مجدداً مع ما يمثله من رسالة لكافة القوى الراديكالية العربية ، وما يتطلبه من إسكات للنظم والأصوات العربية المعتدلة إنما يفرض على الفلسطينيين السلام الإسرائيلى المر !

وهنا تتصور الولايات المتحدة قدرتها على تجربة سياسات جديدة ، وأسلحة مبتكرة فى ترسانتها العسكرية ، وكذلك توجيه رسائل إلى القوى المنافسة على القيادة الدولية كروسيا والصين وفرنسا وألمانيا تدعوها إلى عدم المشاكسة وذلك دون تكلفة تذكر ، ويقوم تصورها هذا فيما يبدو على ركيزتين ؛

أولهما : خبرة تاريخية تشر لها بالقدرة علي تأديب القوى الراديكالية العربية وربما إيران وباكستان بعد أفغانستان ، كما تمكنت من تهذيب ألمانيا واليابان والقضاء على نزعتهما العسكرية وزراعتهما بالديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية . وهنا فهى تتجاهل التراث الليبرالى الذى كان لدى هذين البلدين – مع إيطاليا – كجزء من تشكيل الغرب الثقافي والإستيراتيجي القائم على أبنية إجتماعية ونظم إقتصادية وقيم سياسية وثقافية حديثة ، وإن قطعها تطور إستثنائى . ومن ثم يمكن إستئناف تاريخ ما قبل الإنقطاع ، وهو ما لا يتوافر فى السياق العربي الإسلامى الذى ظل دائماً خارج التكوين الغربى إن م يكن نقيضه وليس لديه من ثم هذا التراث الليبرالى .

وثانيهما : ملابسات سياسية مواتية – من وجهة نظرها – تتعلق بأوضاع المنطقة التى يحكم أغلب دولها حكام محافظون ليس فى جدول أعمالهم مواجهتها بأى إحتمال . كما أن شعوبهم ، ورغم كراهيتهم لها ، ليس بمقدورهم توظيف هذه الكراهية ضدها لغياب الديمقراطية وقنوات التغيير فى القادة والسياسات ، فلا الشعوب قادرة ولا الأنظمة راغبة فى مواجهتها ، وهو ما يجعل المنطقة مستأنسة يسهل التجريب فيها بزراعة أنظمة أكثر «تهادنيه» وليس أكثر ديمقراطية فى الحقيقة .

ومن هنا نلمس حقيقة أن الدعاوى والتهديدات الأمريكية ضد هذه الدول تبدو واعية تماماً بأهدافها الاستيراتيجية التى ربما لم تكن قادرة على إعلانها قبل ١١ سبتمبر ، وإن تم تغليفها بمصطلحات ميتافيزيقية عن الخير والشر والعدالة على نحو يسمح بتمريرها ، ويسمح لنا فى الوقت نفسه بأن نجيب بالنفى على تساؤلنا المطروح سلفاً وبالتأكيد – نقيضاً – على أنها ليست سوى البراجماتية الأمريكية الشديدة

ولكنها تتغطى بالقشرة الميتافيزيقية التى تحجب عنها الأسئلة المحرجة التى يطرحها عليها الواقع السياسى الموضوعى بكل تناقضاته ، ولتعفيها من الإجابة عليها .

والآلية الثانية : هى الانتقائية على المستوى الأخلاقى / القيمى حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ومع نهاية الحرب الباردة باتت أكثر ميلاً للتحرر من تلك المبادئ الأساسية التى طالما جسدتها التجربة الأوربية / الغربية مثل مبدأ السيادة الذى أسس للدولة القومية منذ منتصف القرن السابع عشر وأعتبر إيذاناً بميلاد القانون الدولى الحديث بل والتنظيم الحديث للعالم منذ صلح وستفاليا ١٦٤٨م . وكذلك مبدأ حق تقرير المصير ذى الإلهام الأمريكى حيث صاغه الرئيس الأمريكى ويلسون إبان الحرب العالمية الأولى كآلية تبشيرية للدول المستعمرة بنيل الاستقلال حالة انتصار الحلفاء على المحور فى الحرب ، وهو المبدأ الذى يؤكد على حق الشعوب فى بناء دولتها حسب تصورها والاعتراف بسيادة هذه الدول واحترامها كعضو فى التنظيم الدولى سواء كانت عصبة الأمم أو الأمم المتحدة بعد ذلك .

ذلك أن ثمة إهمالاً ملحوظاً لهذين المبدأين مثلاً فى السياسة الخارجية الأمريكية وإعمالاً متزايداً لمبدأ «حق التدخل الإنسانى» والذى يتيح للجماعة الدولية نظرياً ، ومركز الهيمنة عملياً ، التدخل فى أى دولة أو إقليم ضد مبدأ السيادة عندما يقوم فى هذه الدولة ظرف يهدد الأمن الدولى أو يهدر حقوق الإنسان على منوال جرائم الحرب والإبادة العرقية وغيرهما من الأعمال ضد الإنسانية .

والمشكلة فى مبدأ «حق التدخل الدولى الإنسانى» رغم جاذبيته النظرية ، تكمن فى الإمكانية غير المحدودة لتأويله السياسى ولوضعه فى خدمة السياسات التدخلية لمركز الهيمنة الذى يقوم أولاً بتأويل ما يجرى فى الدولة ليحدد نسبه سواء إلى ماهو شأن داخلى يخضع لمبدأ السيادة أو إلى ما هو إهدار لحق من حقوق الإنسان على نحو فاضح مثل جرائم الحرب مثلاً مما يستوجب التدخل الدولى ليكون له – عبر لافته المجتمع الدولى – التدخل فيما يجرى وتحويره فى الاتجاه الذى يرغبه ويدعم مصالحه أو مصالح حلفائه فى الدولة أو الإقليم المعنى .

وأحياناً يتم تطبيق المبدأين فى مراحل مختلفة من الصراع داخل الدولة ، فيتم التدخل فى النهاية حسب المبدأ الثانى ولكن بعد فترة تطول أو تقصر يتم خلالها فرض الأمر الواقع حسب مبدأ السيادة ولصالح الطرف الحليف ومن ثم يكون التدخل لإضفاء المشروعية الإنسانية والقانونية على ما حدث فعلاً بالقوة وذلك على منوال ما جرى فى البوسنة وكوسوفا إذ كان التدخل الدولى الأمريكى هو غالباً الخاتمة لما

حدث من انتهاكات واغتصابات للأرض والسيادة ، كما كانت المعاهدات الموقعة هى الصيغة القانونية لإضفاء المشروعية على ما حدث فعلاً بالسلاح .

وأحياناً ما يكون هناك صراعان مشتعلان فى الوقت نفسه على الخريطة الدولية يتم إخضاع أحدهما لمبدأ حق التدخل الدولى ، والثانى لمبدأ السيادة حيث الصراع مهما كان صاخباً ومهدراً لحقوق الإنسان هو شأن الدولة / القوة المهيمنة أو حلفائها أو حتى سلطة الاحتلال وحيث تتم التعمية على هذا التناقض عن طريق الآلة الإعلامية الضخمة التى تكشف بشكل دعائى عن بعض التمايزات ولو الشكلية المبررة لإزدواجية المعايير رغم كونها غير مؤثرة ولا تمس الجوهر ، وربما تكون هذه التمايزات ذات دلالة عكسية وتصب فى مصلحة التدخل الدولى فى الصراع الذى تم إخضاعه لمبدأ السيادة والعكس . ولعل الاحتلال الاستيطانى القمعى الإسرائيلى لفلسطين وقهره للفلسطينيين هو أبرز تعبير عن حالة إزدواج المعايير هذه إذ تم تجنيب هذه الحالة دوماً بعيداً عن مبدأ حق التدخل الدولى ولم تكن أى محاولة عربية داخل مجلس الأمن أو الجمعية العامة مجدية أو كافية لإرسال مراقبين دوليين للفصل بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى وهو أقل أشكال التدخل الدولى خشية أن يستدعى هذا التطور دوراً للمجتمع الدولى فى الصراع على حساب الدور الأمريكى ، أو يشكل سابقه لتدويل الصراع تقلص من القبضة الإسرائيلية / الأمريكية عليه . وقد حدث ذلك فى كل الأوقات حتى أعقاب «مذبحة جنين» ربيع ٢٠٠٢م والتى تبقى رغم الجدل حول ما جرى فيها ، عملاً من الأعمال ضد الإنسانية ، بينما كانت الولايات المتحدة قد سارعت بالتدخل فى البوسنة وكوسوفا وحتى الصومال لدواعى مختلفة بعضها أقل أهمية من الحالة الفلسطينية فيما لا يمكن تبريره سوى بالاستثنائية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل .

والآلية الثالثة : هى النفعية على مستوى السياسات . فبرغم أن الولايات المتحدة مثلت الدعامة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية والتى انضم إليها بترغيب الولايات المتحدة أو ترهيبها نحو ١٥٠ دولة وهى المنظمة التى تمثل روح النظام العالمى «المعولم» لأنها الضمانة الأساسية لمبدأ حرية التجارة الذى يسود الأجندة النيوليبرالية التى تعمل كأساس لمرحلة العولمة ، فإنها من جانب أخر تمارس أشكال مختلفة من الحمائية تنطلق من مصلحة وطنية خاصة أو ضيقة جداً وهو ما تمثل مؤخراً فى فرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب . وأيضاً فى زيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين وهو ما أثار دول أوربا الصناعية ويهدد عملية تطوير النظام التجارى الدولى الجديد .

وعلى صعيد أخر رفضت الانضمام إلى «بروتوكول كيوتو» لحماية البيئة .

وضد سياساتها المعلنة فى حماية حقوق الإنسان ، رفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التى تأسست مؤخراً باتفاق نحو ٦٠ دولة لملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية كالإبادة العرقية ، والتعذيب وغيرها . بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت أو سعت إلى إدانة أفراد أمريكيين على أى نحو ، وقد فوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب المواقف والملابسات .

* * *

ويبقى الأمر المهم فى هذا السياق هو أن شرعية الهيمنة لدى الولايات المتحدة على مستوى بنية / تفاعلات النظام العالمى والقائمة منذ التسعينات شهدت تغيراً ملحوظاً مع أحداث سبتمبر باتجاه صياغة خطاب جديد يسعى إلى تبريرها أخلاقياً وفكرياً على نحو يختلف عما كانت علية فى التسعينات ويتفق أكثر مع نزوعها الإمبراطورى / الفاشى . فبدلاً من الخطاب الكونى الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنسانى كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة ، نجد أن هناك نزوعاً أمريكياً بعد ١١ سبتمبر إلى بناء خطاب جديد للشرعية يمكن تسميته بـ «نزعة التمركز الأمريكى» .

حيث النزوع إلى بناء «مركزية أمريكية» مستقلة عن نزعة التمركز الغربى وليس ضدها أى إستلهام أمريكا لأسوأ ما فى العقل الأوربى حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية على أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا على سبيل الاستثناء فى إطار عام ينزع إلى التوافق معها ، يحل محل الفلسفة اليونانية التى أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية فى التاريخ الأوربى الموحد والمتجانس . كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء على كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه فى الخمس والعشرين قرناً الماضية ، ومثلما صار النموذج الأوربى هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية ، فإن الخطاب الأمريكى بعد ١١ سبتمبر يقيم تمركزه على قاعدة : من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة ، وهو ما لا يخفى على أحد كونه تكراراً لنزوعات الإمبراطوريات الكلاسيكية فى لحظات تسلطها ، على منوال «السلام الرومانى مثلاً» وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة على مشارف نزعة عسكرة إمبراطورية مستوحاه من التاريخ التقليدى للهيمنة وهو ما سوف يفقدها قوة النموذج الحدائى الذى طالما جسدته باعتبارها الحلم الأمريكى ، ويثير لديها والعالم من حولها تناقضات نموذج القوة الموروث .

ذلك أن هذه الخيرية العالمية الجديدة والتى تقوم بدورها على نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التى تصل فى ذروتها إلى خليط من الميتافيزيقية فى مصطلحات «العدالة المطلقة» و «الحرية اللانهائية» و «الحرب العادلة» ، ومن المانوية إذ تقسم العالم على أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد «محور الشر» إنما تدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستيراتيجى فى غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التى يرتكز عليها عادة الأصوليون فى كل الأديان والعنصريون فى كل الأمم مما يجعل من ترويجها باباً شيطانياً تدخل منه قوى التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهى القوى التى حاولت أو إدعت أنها تسعى لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية ، والتى تقوم بدورها على أساس من رؤية تجزيئية للتاريخ تعكس نوعاً من التشكك فيه ودرجة عالية من اللامبالاه به . فالولايات المتحدة تكوين تاريخى حديث العهد يفتقد للتقاليد الكلاسيكية ولديه فى الماضى القريب والواقع الراهن حيوية دافقة تدفعه إلى تصور للتاريخ باعتباره مجالاً لمراكمة أحقاد وضغائن الماضى ، وليس باعتباره مجالاً لتفاعل أدوار وإرادات ورؤى خاصة بالأمم والثقافات التى تعيشه . وهذه الرؤية تزكى الرغبة الأمريكية فى تجاوز الأبنية التاريخية القائمة على نحو مستمر وكأن حركة الواقع لديها القدرة وبشكل فائق ، على إعادة تشكيل الحاضر وصياغة المستقبل حسب تأويل خاص للماضى يتجاوز ما تعتبره عقده وهواجسه . فهى إذن روية تقوم على ركيزتين :

أولاهما : أن الأحداث السياسية الكبرى قادرة على انتاج تواريخ جديدة بنفس قدرتها على صياغة أبنية سياسية متمايزة .

وثانيتهما : وهى الأخطر وهم القدرة على التحكم فى الظواهر السياسية ، صناعة وتوظيفاً ، وهو وهم كبير تغذية القدرة الأمريكية المتفوقة ولكن يفضحه الواقع والتاريخ معاً وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافى أو الإلهام الدينى ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتى وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل . ولذا فالنزعة إلى خلق أعداء مفتعلين «محور الشر» أو غير محددين «جماعات الإرهاب ومنظماته» تبريراً لنزعتها الفاشية إنما يحيلهم إلى أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته ، ومن ثم يثير لديها ، والعالم من حولها تناقضات شتى تنال من استقرار النظام العالمى القائم .